إسهام التنويع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر

The Contribution of economic diversification in achieving the balance of the public budget in Algeria

La contribution de la diversification économique dans la réalisation de l'équilibre du budget public en Algérie

سايح جبور علي (أ*)، **يخلف صفية** (ب)

(أ): **طالب دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz**

(ب): **طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر**، safya.ikhlef@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2019/03/30 إرسال المقال من اجل التعديل: : 2019/04/25 قبول المقال للنشر: : 2019/06/06

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى الاعتماد على التنويع الاقتصادي خارج المحروقات كآلية لتحقيق التوازن الموازناتي والمالي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، وبالتالي ضرورة التركيز على مجالات وطرق لتمويل الموازنة العمومية بعيدا على هيمنة القطاع النفطي في تمويل الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى ضرورة النهوض بجملة من القاطعات ذات الأولوية في التنويع الاقتصادي كالاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الموازنة العامة، التوازن المالي،الجزائر

Abstract :

This study aims at highlighting the extent of dependence on economic diversification outside of hydrocarbons as a mechanism to achieve balance of budget and financial in light of changes in oil prices in Algeria, and therefore the need to focus on areas and ways to finance the balance sheet away from the dominance of the oil sector in financing the economy. The study concluded that a number of priority cutters in economic diversification, such as foreign investment and the private sector, should be promoted in achieving fiscal and macroeconomic balance.

KeyWords : Economic diversification, Public budget, Public budget,- Algeria

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'étendue de la dépendance vis-à-vis de la diversification économique en dehors des hydrocarbures en tant que mécanisme permettant d'atteindre l'équilibre budgétaire et financier compte tenu de l'évolution des prix du pétrole en Algérie, et donc la nécessité de se concentrer sur les domaines et les moyens de financer le bilan. loin de la domination du secteur pétrolier dans le financement de l'économie. L'étude a conclu qu'il convenait de promouvoir un certain nombre de priorités dans la diversification économique, telles que les investissements étrangers et le secteur privé, pour parvenir à un équilibre budgétaire et macroéconomique.

Mots clés: diversification économique, budget public, budget public, - Algérie

*: Corresponding Autor : b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تعتبر الموازنة العمومية لأي دولة المرآة العاكسة لتوازنها الاقتصادي الكلي، ومن ثم فهي تمثل بأدواتها من ضرائب وإنفاق عام أداة اقتصادية في غاية الأهمية، لا يمكن تجاوزها أو إغفالها للحكم على الأداء الاقتصادي والمالي لأي دولة كانت. وكما هو معلوم أن الجزائر دولة تراهن في اقتصادها على موارد الريع البترولي، وهو المصدر التمويلي الأول لميزانيتها العمومية، حيث أن ميزانية الجزائر ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط في الأسواق العالمية. وعليه فمن الضروري أن تنتهج الجزائر سياسة تنويع موارد دخلها وتنويع اقتصادها، والاستفادة من هذه الوفرة المالية المتاحة لديها في السنوات الأخيرة لبناء قاعدة اقتصادية قوية، ركائزها الاستثمار الخالق للقيمة المضافة وتنويعه في استثمارات عمومية واستثمارات خاصة محلية وأجنبية.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث الآتية:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الموازناتي والمالي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر؟

2.1. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث من خلال إبراز الدور المتنامي للنفط في تمويل الموازنة العمومية ومدى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي الكلي.

3.1. خطة الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الخطة الآتية:

- **المحور الأول**: النفط- مفاهيم وأسس؛
- **المحور الثاني**: الموازنة العامة والتوازن المالي؛
- **المحور الثالث**: التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التوازن الموازناتي في الجزائر.

2. المحور الأول: النفط- مفاهيم وأسس

للنفط أهمية كبيرة وذلك لتعدد استخداماته اليومية، فهو مصدر للطاقة، مصدر للإنتاج وغيرها من الاستخدامات، ويتناول هذا المحور أهم المفاهيم ذات العلاقة بمصطلح النفط وكذا سعر هذا الأخير والعوامل المؤثرة فيه.

1.2. المقصود بالنفط وأصل تكوينه

النفط الخام أو البترول (يستعملان بالمعنى نفسه) هو من الناحية التقنية مزيج من البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام وعندما توجد البنتانات والهيدروكربونات في مخازن الغاز الطبيعي تعرفان باسم المتكثف، وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان. ويتكون النفط من بقايا مواد عضوية –نباتية وحيوانية–عاشت وماتت بالبحار والمحيطات، ثم دفنت بين الصخور، ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنين فإنها تحولت إلى مواد هيدروكربونية.

(بن عزة، وشليل، 2014، ص ص2-3)

2.2. مفهوم أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها: تعتبر أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط.

1.2.2.مفهوم السعر النفطي

هو القيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.

2.2.2. العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب) حيث يزداد الانتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا.. وهكذا.

إن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالآتي (الميزني، 2013، ص ص334-340):

- العوامل الاقتصادية
- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتكية)
- العوامل المناخية
- العوامل النفسية
- العوامل الفنية
- العوامل النقدية
- عامل الندرة

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه) وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

3.2. مفهوم خطر سعر النفط

هو الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسات الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها وقد أدى بروزه في أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحدا من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة الطاقة وإلى غزو واحتلال الدول المنتجة للنفط (حسين، وفوزي، 2013، ص ص5-6).

3. المحور الثاني: الموازنة العامة والتوازن المالي

يتناول هذا المحور أهم مفاهيم الموازنة العامة وكذا عوامل توازن هذه الأخيرة.

1.3. ماهية الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها: وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من انجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه.

كما تعرف أيضا بأنها بيان شامل بأموال الحكومة ونفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي، و الموازنة تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و لان الموازنة العامة للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة و مدى تأثير الحكومة في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية.

وعرفت الموازنة أيضا بأنها عملية ديناميكية تعبر عن حركة دائمة لدور الحكومة، ومتواصلة من سنة إلى أخرى عبر العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية تعد على أساس تقديرات مبنية من خلال وسائل عملية واقتصادية وذات بعد استراتيجي

للمدة التي تغطيها ضمن الأهداف المرسومة لها، كونها تركز على التوازن الاقتصادي، وكل هذا لا يتم إلا بعد الأمر بالتنفيذ من قبل السلطة التشريعية (حسين، وفوزي، 2013، ص7).

وفي ضوء ما تقدم من مفاهيم، يمكننا أن نستنتج المضامين الأساسية للموازنة العامة للدولة كالآتي (حسين، وفوزي، 2013، ص ص:7-8):

- كشف بالنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة.
- العلمية: يكون ذلك الكشف مقدرا بطريقة وأسس عملية.
- تكون الموازنة لسنة قادمة.
- ذات بعد سياسي فهي تعتمد القرار السياسي الذي يعطي إجازة بنائها وإقرارها وأمر تنفيذها.
- أنها قانون وتشريع عام، حيث لا يعد قانون الموازنة نافذا إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليه.
- الأهداف :تكون للموازنة أهدافا محددة وتكمن أهميتها في الأهداف التي وضعت من أجلها.
- أنها تعبر عن حجم القطاع الحكومي الذي يعمل في الاقتصاد الوطني.
- تتضمن الوسائل والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف.
- تعكس فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية.
- تعد إحدى قنوات اتصال الدولة بمحيطها الداخلي والخارجي.
- أنها تمارس مهاما وأدوارا عن طريق أدواتها ولا تستطيع أية أدوات اقتصادية أخرى أن تحل بديلا عنها.
- تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات الإدارية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية والقانونية.
- أنها أكثر الأدوات والفعاليات الاقتصادية التي تشارك بها الحكومة بمستويات كافة و هيكلها (السلطة التنفيذية) مع الجهة الممثلة للشعب (السلطة التشريعية) لغرض الوصول إلى الصورة النهائية لها.
- أنها تعكس درجة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- أنها انعكاس لمدى قدرة الدولة في تحقيق الكفاءة في استخدام مواردها المتاحة.
- للموازنة العامة للدولة ثمانية إبعاد هي: السياسي، الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الإداري، الحسابي، القانوني، المعلوماتي. وعليه فإن أي تغير في سعر النفط من شأنه التأثير على جميع هذه الأبعاد وخاصة بالنسبة للدولة المصدرة للنفط.

2.3. مفهوم التوازن المالي للموازنة العامة

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة؛ وذلك باتباع سياسة مالية معينة، تقوم بها السلطة المالية المختصة في الدولة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات. وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن؛ حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحتة، ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض، ومن ثم لم يعد ينظر إلى التوازن إلا في حدود التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام (بنعياش، 2010، ص2).

3.3. توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام، إذ يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع معدلات النمو الاقتصادي، خفض معدلات التضخم والبطالة، بمعنى زيادة مردودية الهيكل الاقتصادي الوطني .إذ لا يسمح هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بإنفاقها ضمن الموازنة العامة بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني أعلى من لو بقيت تلك الأموال في حوزة القطاع الخاص.

يتكامل التوازن الاجتماعي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام، لأنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من المداخيل المرتفعة ثم إعادة التوزيع لصالح المداخيل المنخفضة، وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام (داود، 2012، ص136).

4. المحور الثالث: التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التوازن الموازناتي في الجزائر.

1.4. مفهوم التنويع الاقتصادي

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (مرزوك، 2013، ص ص: 7-8).

2.4. أثر هيمنة الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها التنموية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها ،هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية ، وإيرادات الجباية البترولية. وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار ، وتذبذب حصيلتها ، وفقا لتذبذب أسعار البترول وحصص الإنتاج المفروضة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، إلى جانب تأثير حصيلتها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار ، وأن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المرغوب فيه ، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.

فقد كانت مساهمة الجباية البترولية في أوجها خلال سنتي1980 و1990 حيث عرفت 63,2% - و 64,2% على التوالي، ثم بدأت في التراجع ابتداء من سنة 1982 فقد عرفت تراجعا محسوسا أين وصلت إلى أسوأ نسبة لها ب 23,9% و 22,02%سنتي 1986 و1987 بسبب أزمة البترول سنة 1986 أين انخفضت أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 13 دولار مع بداية سنة 1986م وزادت حدة الانخفاض حيث بلغت 11 دولار سنة1988 ، وصاحب هذا الانهيار في أسعار النفط انخفاض قيمة الدولار أيضا بنسبة 40 %إلى50 .

ورغم الإصلاح الضريبي الذي تم الشروع فيه في بداية التسعينيات، إلا أن المعادلة لم تتغير. ولم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصادين النفطي وغير النفطي، وهذا ما يتجلى من خلال هيكل النظام الضريبي حيث أن الجباية العادية على مدار الفترة الممتدة من سنة 1990 وسنة 2000 كانت تتراوح مابين 33,2% و39,2% ، بمعنى أن وزن الجباية النفطية مازال مهيمن.

وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط عرفت الجباية البترولية خلال الفترة 2008/1980 تطورا من حيث مرد وديتها، مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة (بن عزة، وشليل، 2014، ص ص:9-10).

3.4. تذبذب إيرادات وأسعار النفط ودورها في إحداث الخلل الهيكلي في الاقتصاد

إن الارتفاع المتزايد لتكاليف استخراج النفط وكذا أسعار النفط أثر على زيادة أسعار مختلف الخدمات والسلع في عديد الدول العالمية مما سبب ضغوط تضخمية، وقد تأثرت بها حتى الدول المصدرة للنفط نفسها. وقد أجمع المحللون على أن سعر النفط رغم ارتفاعه إلا أنه لن يؤثر على اقتصاديات البلدان الكبرى لأنها بلغت درجة من التنوع والقوة تسمح لها بعدم التأثر بالمتغيرات

الظرفية الخارجية. فقد قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "جيمس كارتر" أثناء تقديمه برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة وكان ذلك سنة 1977 "تهددنا كارثة قومية فالمستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم نقهرها بعد لكنها ستقهرنا حتما إذا لم نتخذ التدابير على الفور. كما أن زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول العربية والخليجية خاصة وقد أطلق على هذا بالمرض الهولندي (بن عزة، وشليل، 2014، ص ص: 6-7).

4.4. خطورة تقلبات أسعار النفط على الموزانة العامة وحتمية اللجوء للتنويع الاقتصادي

تبرز خطورة تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، في كون النفط وحده يمثل 70 بالمئة من الموازنة العامة ونحو 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يمثل نحو 97 بالمئة من إجمالي الصادرات. وقد فشلت محاولات عدة في السنوات السابقة لإحداث تنويع اقتصادي لجهة التقليل من الاعتماد على عائدات النفط والتركيز على الإنتاج الزراعي والصناعي .ويحاول صناع القرار في الجزائر التخفيف من وطأة المعطيات الجديدة في سوق النفط على ميزانية بلادهم .

ورغم أن الجزائر تحتل المرتبة 49 عالميا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نسبة البطالة مرتفعة وتزيد عن 10 بالمئة . ولذلك يقول محللون إن الجزائر ليست في معزل عن صدمة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، ويتوقع الخبراء أن تكون أخطر من صدمة الثمانينات عندما حصل الانهيار الكبير لأسعار النفط في عام 1986. ويرى خبراء أن الاقتصاد الجزائري مهدد بسعر 80 دولارا للبرميل، في حين يعتبر وزير المالية السابق في الجزائر كريم جودي أن الموازنة في حاجة إلى سعر 110 دولارات للبرميل لتحقيق التوازن (تقرير انحدار أسعار النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري، 2015)

الريع (من المحروقات) لا ينبغي أن يضللنا... فالمستقبل يكمن في القطاع الخاص... ومستقبل الجزائر لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة صناعية صلبة." تبدو مثل هذه العبارات عادية من أول وهلة، بل وهامشية. لكنها تكتسب معنى جديدا تماما عندما تصدر عن مسؤول جزائري كبير، وهو في هذه الحالة وزير الصناعة السابق شريف رحماني. فقد تحدث في الخامس من أغسطس/آب في ورشة عمل عن الاستثمارات الخاصة في الجزائر، ليلقي الضوء على المستقبل المنظور للجزائر إذا تم التغلب على حالة القصور الذاتي الحالي ومن ثم تمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدوره كقاطرة للنمو في اقتصاد ناشئ.

"التنويع"، هذا بيت القصيد. فقد باتت في الغالب لازمة متكررة لأنها تعكس فهما عميقا لضعف الاقتصاد الجزائري إذا ظل يعتمد بقدر كبير على منتج واحد. ولا يوظف قطاع النفط والغاز الذي يشكل 98 في المائة من الصادرات، و70 في المائة من الإيرادات الحكومية، ونحو 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، سوى 2 في المائة من القوى العاملة. ولا يشكل القطاع الصناعي "الراكد" أكثر من 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة مع نحو 28 في المائة في بلدان الأسواق الناشئة.) وتحل الجزائر في المرتبة 152 من بين 185 بلدا شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013. ولم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتراجع منذ عام 2008، 1.5 مليار دولار عام 2012، مما يعكس ضآلة التقدم الذي تحقق رغم التحسن الذي شهده مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الآونة الأخيرة.

ومن المطمئن أنه ما من أحد يعتبر وفرة النفط والغاز لعنة على الاقتصاد. ورغم العقبات، يتحدث قادة البلاد بصراحة عن مخاطر وتناقضات جمة، وثمة إجماع متزايد على ضرورة أن تبدأ الجزائر سريعا في السير على درب التحول الاقتصادي والصناعي. ويجب منح الأولوية بوجه خاص لتحسين مناخ الأعمال. ويتمثل أكبر تحد في هذا السياق في كيفية الحد من إفراط البلاد في الاعتماد على النفط، وفي الوقت نفسه الاستفادة من ثروة البلاد من النفط والغاز لتنويع الاقتصاد، وتحفيز النمو الشامل، وتشجيع قيام قطاعات صناعية وخدمية ذات قيمة مضافة وقدرة على خلق المزيد من الوظائف.

يبدو أن هناك استعدادا من قبل النخبة والمجتمع المدني في الجزائر للتصدي لهذا التحدي. وينطبق هذا على معهد "نبني" للبحوث، الذي كلف بإجراء دراسة في يناير/كانون الثاني الماضي عن الدروس المستفادة ورؤية الجزائر في عام 2020. وهذا برنامج طموح! إذ تستشرف هذه المجموعة من المفكرين "الارتقاء بمناخ الأعمال والاستثمار إلى المستويات العالمية بما يضمن تبوأ الجزائر مكانةً بين أول ثلاثة بلدان في منطقة البحر المتوسط وضمن أول 50 دولة على مستوى العالم." وقد أدرك هؤلاء الدور الرئيسي الذي يلعبه مناخ الأعمال في اقتصاد مزدهر. "النموذج الاقتصادي الجديد" الجريء الذي يطرحه معهد نبني يرتكز على استخدام النفط لتحفيز التنويع الاقتصادي. الهدف من هذه الخطة هو مضاعفة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام 2025، وزيادة الصادرات غير النفطية بدرجة كبيرة من 2 في المائة فقط من إجمالي الصادرات عام 2012 إلى 15 في المائة عام 2020، وإلى 25 في المائة عام 2025، وإلى 40 في المائة عام 2030.

مثل هذا الطموح يتطابق تماما مع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للجزائر. فالجزائر هي أكبر دولة في أفريقيا وفي العام العربي وفي منطقة البحر المتوسط (إذ تبلغ مساحتها 2382000 كيلومتر مربع). ويزيد متوسط دخل الفرد فيها، والذي بلغ 5600 دولار عام 2012، عن نظيره في الهند (3800 دولار) والعديد من بلدان الأسواق الناشئة. كما يجعلها إنتاجها من النفط (1.8 مليون برميل يوميا) ومن الغاز (أكثر من 60 مليار متر مكعب سنويا) ثالث أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج. وقد ساعدتها عائداتها النفطية على زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى نحو 200 مليار دولار، أي ما يعادل 100 في المائة من قيمة إجمالي الناتج المحلي أو ما يزيد عن قيمة واردات البلاد من الخارج لمدة ثلاث سنوات ونصف. وقد أغناها هذا الفائض في المالية العامة عن الحاجة إلى الاقتراض من الخارج. فالجزائر سددت أغلب ديونها مبكرا، بل وأقرضت صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار العام الماضي. ومؤخرا، أعفت 14 بلدا أفريقيا من الديون المترتبة عليهم والبالغة قيمتها مليار دولار.

وكما هو الحال مع أي تحول، فإن التحول الاقتصادي المنشود سيفرض خيارات، بعضها سينطوي على تداعيات اجتماعية. ويمكن استجلاء بعض المبادئ الإرشادية المفيدة باستحضار ماضي الجزائر، وبشكل خاص الحلم الذي داعب أبطال الاستقلال والذي ما زالت أصداؤه تتردد في اسم البلاد الرسمي: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. فقد جعلوا الخيارات الاجتماعية والاقتصادية عنصرا مهما ورئيسيا لاستقرار البلاد بعد استقلالها. لكن، ألم يحن الوقت لإعادة النظر في بعض هذه السياسات، كالدعم الحكومي الذي يلتهم 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد ويمثل عبئا ثقيلا على الخزانة العامة؟ هل يمكن لهذا الوضع أن يستمر؟

دون أن نقلل من أهميته، فلن ننتقد الحاجة إلى الاستقرار السياسي باعتباره الركيزة لطمأنة المستثمرين وتعزيز التحول السلس الذي يتوق إليه الجزائريون. فالتحول الاقتصادي والاستقرار السياسي صنوان لا ينفصمان ويتحققان بالخيارات الاستراتيجية من قبل القادة والإرادة الشعبية الحرة.

وهناك حاجة حتمية لإجراء إصلاحات كبرى تحقق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة والتحول الاجتماعي في الجزائر. ولحسن الحظ، يلقى مبدأ إطلاق الإصلاحات الكبرى قبولا وتضامنا واسعين في مختلف أنحاء الجزائر التي تتمتع بفرصة جيدة للعب دور قيادي في أفريقيا والعالم العربي، فضلا عن تحسين حياة سكانها البالغ عددهم 38 مليون نسمة (نغانكام، 2015)

ومنذ عام 2006، تركزت أنشطة البنك الدولي في الجزائر على العمل التحليلي والخدمات الاستشارية التي يتم استرداد تكاليفها بعد قرار الحكومة الجزائرية بعدم الاستعانة بالاقتراض الخارجي. وقد تم إقفال آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر في فبراير/شباط 2009. وتركز إستراتيجية المشاركة القطرية بين البنك الدولي والجزائر للفترة 2011-2014، على (البنك الدولي، 2015):

- تعزيز النمو من خلال تنويع أنشطة الاقتصاد :مساندة إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وتحسين مناخ الاستثمار - خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - وتحديث القطاعين المالي والمصرفي؛
- تشجيع التنمية المستدامة والحد من التباينات المكانية :تقديم المساعدة الفنية ومساندة تنفيذ مبادرات الحماية البيئية وبرامج الحكومة، والمساعدة في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحراوية؛
- تعزيز مؤسسات التخطيط الاقتصادي، والرصد، والتقييم، ووضع السياسات :تقديم المساندة الفنية لتعزيز تخطيط ورصد وتقييم قدرات العديد من القطاعات في الحكومة.

5.4. ضرورة تطوير مصادر الطاقة المتجددة في منطقة تمتلك إحتياطات من الوقود الأحفوري:

تعاني الطاقة المتجددة في معظم الدول المصدرة للنفط من قلة التمويل، وبالمقابل هناك جملة من الدوافع التي تملي على هذه الدول ضرورة الإهتمام بهذا القطاع كمصدر للتنويع الطاقوي نذكر منها (وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، ص4):

- تتمتع الجزائر بميزات جغرافية ومناخية ملائمة لتنويع مصادر الطاقة وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية؛
- حتما لن يكون حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن في منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط كافيا لتلبية الطلب المستقبلي، ففي مجال إنتاج الطاقة الكهربائية يتوقع أن يزداد بنسبة تفوق 7% سنويا خلال اعشر الأعوام التالية، ستحتاج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إنتاج ما بين 80 و90 غيغاوات من القدرة الجديدة بحلول 2017 بغية تلبية الطلب؛
- ستساهم الطاقات البديلة والمتجددة بخفض غازات الإحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي؛
- إذا تمكنت الطاقة المتجددة من الحلول بشكل جزئي مكان الغاز والنفط اللذين يستخدمان حاليا لتوليد الطاقة، تصبح الكميات الفائضة متوفرة للتصدير والإستخدام في تطبيقات ذات عائد أكبر؛
- من المتوقع أن ترتفع حصة الأوبيك من إنتاج النفط من نسبة 42% حاليا إلى نسبة 52% بحلول العام 2030 (توقعات أوبيك صادرة عام 2008). لذلك يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة تحرير كمية أكبر من النفط والغاز للتصدير.
- يمكن لصناعة الطاقة المتجددة أن تساهم في التنوع الإقتصادي وتوفير وظائف، فقطاع النفط والغاز ينتج 47% من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج العربي إلا أنه لا يشكل أكثر من 1% من الوظائف.

6.4. أهم دعائم التنويع الاقتصادي

تقوم دعائم التنويع الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الإستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل الإستراتيجية السياسية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات. ومن أهم هذه الدعائم:

- **تبني الحكم الراشد:** من خلال العمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد و ذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية و التنسيق و تبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين و القرارات الاقتصادية (حاكمي، وقريبي، 2014، ص7):
- **تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية:** و ذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية و الدعم الذي اعتادت عليه في السابق وكذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستراتيجية والاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع وكذا تبني وتطوير التحالف

الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم من أجل النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة (حاكمي، وقريبي، 2014، ص7).

- **رفع الناتج المحلي الإجمالي** : يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية و يمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مستدام وعلى المدى الطويل من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة و القدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا (التحكم في الصناعة الرقمية وصناعة المعرفة) لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات و القطاعات باختلافها، فالاقتصاديات المدفوعة بالابتكار تحقق أعلى مستويات الازدهار، فالنمو ينبغي أن يكون هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر، فحسب بيري وبيركي (1998) فإن وضع إستراتيجية متواصلة تستهدف النمو يتطلب تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وكذا مؤسسات عامة أكثر قوة قادرة على أن تمتع تجاوزات القطاع الخاص (حاكمي، وقريبي، 2014، ص7).
- **تفعل دور القطاع الخاص**: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير مستغلة حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة. علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد. ففي الجزائر تفتقر العديد من المؤسسات الخاصة الطريقة للوصول لرأس المال مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم استغلال الفرص التجارية بشكل كامل، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز زيادة الإعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة. كما يجب على الحكومة أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال مثلا أو من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

وبالمثل لذلك ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية حيث ينبغي أن تأخذ هذه الأخيرة زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد بالنظر إلى قدرات الجزائر باعتبار أنه ليس هناك نقص في الفرص التجارية لكن هناك نقص فادح للقطاع الخاص في وضع خطة شاملة لاستغلالها (قاسم، 2014، ص4).

وبالتالي وجب على الدولة من أجل تنويع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة و المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، وإمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة والمشجعة على تنويع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، وتوفير البنية التحتية اللازمة والعمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة الى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية، وبالأخص قضايا التعليم والتدريب وخلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقليص الفقر ويعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية 0,523 وسجل مؤشر التنوع 0,788 و هذا في سنة 2010 أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة: فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 كما يلي:

المرتبة 131 في المنتجات الزراعية من بين 184 دولة، و المرتبة 135 في الأغذية المصنعة من بين 168 دولة، و 115 في المنتجات الجلدية من بين 117 دولة، و المرتبة 131 في المنتجات المعدنية من بين 152 دولة، و134 في الالكترونيات من بين 136 دولة، و المرتبة 16 في الملابس الجاهزة من بين 126 دولة، و بالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و ذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها و ذلك باستخلاص الدروس

من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري و يعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج (حاكمي، وقريبي، 2014، ص8).

تجنب التقيد بعوائد الصادرات النفطية وذلك من خلال (شباب، 2014، ص ص: 70-71):

- استغلال عوائد البترول في مشاريع استثمارية ومن أمثلة ذلك المكسيك التي استخدمت البترول كأداة اقتصادية الشيء الذي سمح لاقتصادها بالتطور وأيضا الاستثمارات التي عرفت كيف تسير عائداتها البترولية بعد دمجها في مجال النقل البحري والجوي والبنوك؛
- التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع صناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته من خلال تنفيذ برامج التصحيح مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر؛
- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الابحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية؛
- الاستفادة من الامكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة ليس فقط في الميدان الفلاحي ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولي في هذا الميدان؛
- إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من أجل عدم الوقوع في عجز موازناتي؛
- تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلا إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية.

7.4. آثار وإنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة (الجزائر):

بدأت آثار انخفاض أسعار النفط تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة من خلال تزايد الرصيد السلبي الناتج عن إنخفاض الإيرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما أن مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات لا يعكس وضعية مريحة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشرات رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات (2013– 2016)

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	-%1.5	-%7	-%9.5	-%10
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	-%33.5	-%35.6	-%53.1	-%40
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%62	%60	%58	%55

المصدر: صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل العاشر، جامعة سطيف 01، 2015، ص 09.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى بحوالي 2% كما أن رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات يسجل انخفاضا متتاليا من سنة لأخرى، وهذا ما يفسر عجز الموازنة العامة في تزايد مستمر نظرا لدور جباية المحروقات في تمويل هذه الأخيرة. كما أن رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي هو الآخر يسجل انخفاضا متتاليا وهذا نظرا لانخفاض العائدات النفطية في ظل محدودية المداخيل خارج الجباية البترولية.

5. النتائج والتوصيات:

بالرغم من الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر والذي لا يمكن تجاهله وذلك من خلال مساهمة العوائد النفطية في تمويل الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبالنظر إلى المفارقات التي يلعبها هذا المورد وخاصة من خلال الاعتماد المفرط عليه في تكوين الاقتصاد الوطني أحادي الجانب أدى إلى تكوين اقتصاد ضعيف وعرضة للصدمات الخارجية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي الشيء الذي يتسبب في ضعف تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة.

لذلك وحتى يتحقق توازن الموازنة العامة والذي يعتبر من أهم جوانب استقرار الاقتصاد الكلي وجب الاهتمام بإيجاد طرق ووسائل للتنويع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص والاستثمار في المجال الصناعي والزراعي وضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات كوسيلة لتنويع موارد الموازنة العامة بعيدا على الموارد النفطية التي بدأت في النضوب.

كما أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة النهوض بجملة من القاطعات ذات الأولية في التنويع الاقتصادي:

- عصرنة قطاع النقل والبنى التحتية؛
- النهوض بقطاع السياحة كقطاع واعد يمكنه أن يدر مداخيل معتبرة في المدى المتوسط والطويل؛
- الاستثمار في العامل البشرى (تكوين يد عاملة متخصصة ومؤهلة في شتى المجالات) باعتبار أنه هو مصدر تطور الأمم المتقدمة؛
- يجب التفكير في استغلال الموارد السطحية مثل قطاع الزراعة قبل البحث عن استغلال الموارد الباطنية مثل الغاز الصخري؛
- في مرحلة تشهد قطاع موازي غير معلن وبنسبة معتبرة تملي ضرورة أن تبسط الدول يدها على كافة الأنشطة الاقتصادية بهدف التوجيه والمراقبة والتحكم في المعطيات الإقتصادية.

6. قائمة المراجع:

بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، (نوفمبر 2014)، تنامي قطاع النفط وتأثيره على معادلة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطنى حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

عماد الدين محمد المزيني، (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000- 2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1.

سهام حسين وسميرة فوزي، (2013)، مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد.

رشيد بنعياش، (2010)، التوازن المالي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 2938.

داود سعد الله، (2012/2011)، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000_2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3،الجزائر.

عاطف لافي مرزوك، (2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد: 24.

بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، (2014)، مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة في الجزائر، جامعة المسيلة.

تقرير: انحدار أسعار النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/124317 تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/25.

إيمانويل نوبيسي نغانكام، الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟ متاح على الموقع الالكتروني: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/26

البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، متاح على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#2 تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/25

وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مشروع بحث إستخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج.

توقعات أوبيك الصادرة عام 2008.

حاكمي بوحفص وقريبي ناصر الدين، (2014)، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر و حتمية التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

قاسم محمد فؤاد، (2014)، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

حاكمي بوحفص وقريبي ناصر الدين، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر و حتمية التنويع الاقتصادي.

شباب سيهام، (2014)، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، المجلة العربية للدراسات الادارية والاقتصادية، العدد الخامس.